



## المرفق

### مذكرة تفسيرية

- ١ - في ١ نيسان / ابريل ١٩٦٠ وفي عشية التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق نقل السلطات الى جمهورية مدغشقر في ٢ نيسان / ابريل ١٩٦٠ ، وضعت فرنسا هذه الجمهورية أمام الأمر الواقع بأن فصلت من مدغشقر ، على نحو تعسفي ، جزر غلوريز ، وجزر خوان دي نونا وأوروبا وباساس دا انديا لكي تضعها للسلطة المباشرة للوزير الفرنسي المكلف بمقاطعات ما وراء البحار وبأقاليم ما وراء البحار .
- ٢ - وفي قرار صدر بتاريخ ١٩ ايلول / سبتمبر ١٩٦٠ وأكد في ١١ اذار / مارس ١٩٦٢ وفي ١٧ نيسان / ابريل ١٩٦٣ ( اى قبل بضعة أسابيع ، فيما يتعلق بالتاريخ الأخير ، من عقد الاتفاقات الجديدة بين فرنسا ومدغشقر في ٤ حزيران / يونيه ١٩٦٣ ) ، سلمت الحكومة الفرنسية ادارة هذه الجزر الى حاكم جزيرة " ريونيون " دون أن يترتب على هذا الفعل اضافة صفة المجموعات الاقليمية المتميزة على هذه الجزر أو جعلها تابعة لجزيرة " ريونيون " .
- ٣ - وان الضرر الذى تلحقه هذه التدابير الانفرادية بمدغشقر ، فيما يتعلق بالممارسة الكاملة لسيادتها على الاقليم في مجموعه ، يزيد من خطورته أن من حق مدغشقر الانتفاع بالممارسة التي كانت تتبعها فرنسا دائما في أثناء فترة الاستعمار فيما يتعلق بتبعية هذه الجزر .
- ٤ - وبالفعل ، فان فرنسا لم تكف حتى عام ١٩٦٠ عن تأكيد الوحدة العضوية لمدغشقر وهذه الجزر وهو ما أقره من الناحية القانونية قانون الضم المؤرخ في ٦ اب / اغسطس ١٨٩٦ الذى أعلن " مدغشقر والجزر التابعة لها " مستعمرة فرنسية ، وأعدت تأكيده المراسيم المؤرخة في ٩ ايلول / سبتمبر ١٨٩٩ ، و ٨ نيسان / ابريل ١٩٠٨ و ٢٣ شباط / فبراير ١٩١٨ بالنسبة لجزر غلوريز ، والقرارات المؤرخان في ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٢١ و ١٦ حزيران / يونيه ١٩٣٢ بالنسبة لجزر خوان دي نونا والقرار المؤرخ في ٢٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٤٩ بالنسبة لجزر أوروبا .
- ٥ - ومن ثم فان هناك تناقضا أساسيا بين المذهب المعلى قبل الاستقلال والتدابير المؤسسية والادارية التالية ، وهو تناقض لا حداته وفود مدغشقر في مفاوضات اتفاقي ١٩٦٠ و ١٩٦٣ والسبب الذى دعا بها الى ان تقدم رسميا مطالبة مدغشقر بالجزر المعنية . ورفض الطرف الفرنسي ايلاء اعتبار الى هذه المطالبة في حين انه كان يمكن لمبادئ القانون الدولي المتعلقة بخلافة الدول واحترام السيادة والسلامة الاقليمية أن تدعوه الى النظر في هذه المطالبة .
- ٦ - وفي هذا الصدد ، يجدر بنا أن نذكر بالحقائق والمبادئ التالية :

( أ ) ان جزر غلوريز وجزر خوان دي نونا وأوروبا وباساس دا انديا هي توابع طبيعية لمدغشقر ، ولم يكن ثمة مراء أبدا في ان جزيرة خوان دي نونا على الأقل يسكنها صيادون من مدغشقر ثمانية أشهر من شهور السنة الاثني عشرة .

(ب) ان القانون الدولي ينص على ان حالة الجوار الجغرافي تنشئ لصالح الدولة المجاورة حقا طبيعيا في السيادة على الجزر الصغيرة القريبة .

(ج) ان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٦ (د - ١) يدرج " مدغشقر وتوابعها " في عداد الأقاليم التي ينبغي على فرنسا ارسال معلومات بشأنها ، وفقا للمادة ٧٣ هـ من ميثاق الامم المتحدة .

(د) انه ينبغي ، لدى نقل السيادة الى دولة مستقلة حديثا ، احترام السلامة الإقليمية والوحدة الوطنية لهذه الدولة كما تنص على ذلك الفقرة ٦ من منطوق اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ) .

(هـ) ان القاعدة الأساسية فيما يتعلق بخلافة الدول هي أن الفرع يتبع الأصل .

٧ - وتبين هذه الحقائق والمبادئ شرعية مطالبة مدغشقر التي رفضتها الحكومة الفرنسية رفضا باتا ، غير تاركة لجمهورية مدغشقر الديمقراطية سوى طرق الطعن المبينة فيما يلي ، وذلك توخيا لصون حقوقها :

( أ ) التنديد بجميع التدابير التي اتخذتها فرنسا فيما يتعلق بالجزر موضوع النزاع ؛

( ب ) طلب الشروع في مفاوضات جديدة بشأن الجزر المذكورة ؛

( ج ) عرض القضية على الهيئات الإقليمية والمنظمات الدولية .

٨ - وهكذا فان مدغشقر شجبت التسليح التدريجي لبعض هذه الجزر واقحامها في استراتيجية لا تتلاءم مع متطلبات الأمن الوطنية أو الإقليمية ولا مع انشاء منطقة سلم في المحيط الهندي . وقد كان تحديد مناطق اقتصادية خالصة ، مساحتها ٢٠٠ ميل حول هذه الجزر موضوع احتجاجات من الحكومة الملتفashaية ، أحيلت الى الحكومة الفرنسية وأحيطت الدول الأعضاء في الامم المتحدة علما بها في ١٨ نيسان / ابريل ١٩٧٨ .

٩ - والى جانب ذلك ، واصلت الحكومة الملتفashaية بذل جهودها قصد التوصل الى حل تفاوضي . وقد تم اعلان اجتماع اللجنة المشتركة الفرنسية - الملتفashaية في اذار / مارس ١٩٧٩ ، الاتفاق بين وزيرى خارجية الحكومتين على قيام الطرفين بمفاوضات للبت في مستقبل هذه الجزر . ولم تسفر المساعي التي تم القيام بها لدى الحكومة الفرنسية في نهاية حزيران / يونيه عن أى نتيجة .

١٠ - ولقد حمل تردد الحكومة الفرنسية السافر عن الشروع في مفاوضات بشأن هذه المسألة ، الحكومة الملتفashaية الى طرح المشكلة من جديد على مستوى منظمة الوحدة الافريقية في تموز / يولييه ١٩٧٩ ، وعلى مستوى حركة البلدان غير المنحازة في أيلول / سبتمبر ١٩٧٩ .

١١ - لقد وافق مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية السادسة عشرة على قرار المجلس الوزارى ( م . و . القرار رقم ٧٣٢ (د - ٣٢) ) الذى أعلن ان " الجزر المجيدة " وجزر خوان دى نوبا " ، و " يوربا " ، و " بساس دا انديا " جزء لا يتجزأ من الاقليم

الوطني لجمهورية مدغشقر الديمقراطية ، ودعا الحكومة الفرنسية الى رد هذه الجزر الى مدغشقر ( أنظر التذييل الثالث ) .

١٢ - وكذلك فان المؤتمر السادس لرؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة قد طلب ، فيما يتعلق بالحالة في " الجزر المجيدة " و " جزر خوان دي نوبا " ، و " يوربا " ، و " بياس دا انديا " التابعة جغرافيا وتاريخيا لمدغشقر ، أن تعاد هذه الجزر الى مدغشقر التي فصلت عنها بصورة تعسفية في ١٩٦٠ ( بموجب مرسوم صادر عن الدولة المستعمرة السابقة ) ( أنظر التذييل الرابع ) .

١٣ - وتعطي المقررات التي اتخذتها هاتان الجهتان ، الى مشكلة الجزر المطفاشية بعضا دوليا جديدا تود جمهورية مدغشقر الديمقراطية استرجاع انتباه الامم المتحدة اليه بصورة خاصة .

١٤ - وعلى كل ، فان رئيس جمهورية مدغشقر الديمقراطية قد ذكر هذه المشكلة في برقية موجهة الى الأمين العام في ٣ شباط/فبراير ١٩٧٦ ، بالعبارات التالية :

" أما الشعب المطفاشي ، فانه فيما يخصه يعتبر استقلاله منقوصا طالما بقيت أجزاء صغيرة من الاقليم الافريقي تحت السيطرة الأجنبية . ولهذا السبب ، لم نتخل أبدا عن حقوقنا على جزر المحيط الهندي الصغيرة ، ومن بينها " خوان دي نوبا " ، وهي جزر كانت ولا تزال دائما تمثل جزءا لا يتجزأ من الاقليم الوطني المطفاشي ، تاريخيا وجغرافيا وقانونيا " .

١٥ - ومن رأى الحكومة المطفاشية ان الجمعية العامة هي انسب جهة يمكنها ان تساعد الأطراف المعنية على ايجاد حل عاجل مستوحى من اعلان مبادئ الحق الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول ، لنزاع قديم وذلك وفقا لميثاق الامم المتحدة ( قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د - ٢٥) ) .

١٦ - وهذا الاعلان يكرّس المبادئ التي تقول بأن الأطراف في نزاع دولي يجب أن تبحث عن حل له على أساس المساواة السيادية للدول واحترام وحدتها الإقليمية ، بحيث لا تعرض للخطر العدالة والسلم والأمن الدوليين .

١٧ - وينبغي للامم المتحدة ، في سياق التعاون بينها وبين منظمة الوحدة الافريقية ، أن تؤيد بكل ما لها من سلطة القرار المعتمد في منوفيا بقصد انهاء حالة تمييز بانتهاك القانون الدولي والمبدأ الذي يمنع تجزئة اقليم مستعمر .

١٨ - ويستصوب أن تدعى فرنسا الى أن تلغي هذه التدابير وأن تمتنع عن اتخاذ أية تدابير أخرى تنال من سيادة جمهورية مدغشقر الديمقراطية أو تنمّر بالبحث عن حل عادل للمشكلة .

## التذييل الأول

### الموقع الجغرافي لأرخبيل الجزر المجيدة وجزر خوان دي نونا أوروبا وباساس دا انديا

يقع أرخبيل الجزر المجيدة على مسافة حوالي ٢٠٠ كيلو متر غربي شمال غرب مدغشقر على خط العرض ١١° ٣٤' جنوبا وخط الطول ٤٧° ١٧' شرقا . ويتكون من خمس جزر صغيرة ويبلغ مجموع مساحته ١٠ كيلومترات مربعة .

جزيرة خوان دي نونا تقع على مسافة ٢٠٠ كيلومتر غربي مدغشقر على خط العرض ١٧° ٠٣' جنوبا وخط الطول ٤٢° ٤٣' شرقا وتبلغ مساحتها حوالي ١٠ كيلومترات مربعة .

جزيرة أوروبا تقع على مسافة أقل من ٣٠٠ كيلومتر من مدغشقر على خط العرض ٢٢° ٢١' جنوبا وخط الطول ٤٠° ٢١' شرقا وتبلغ مساحتها ٣٠ كيلومترا مربعا .

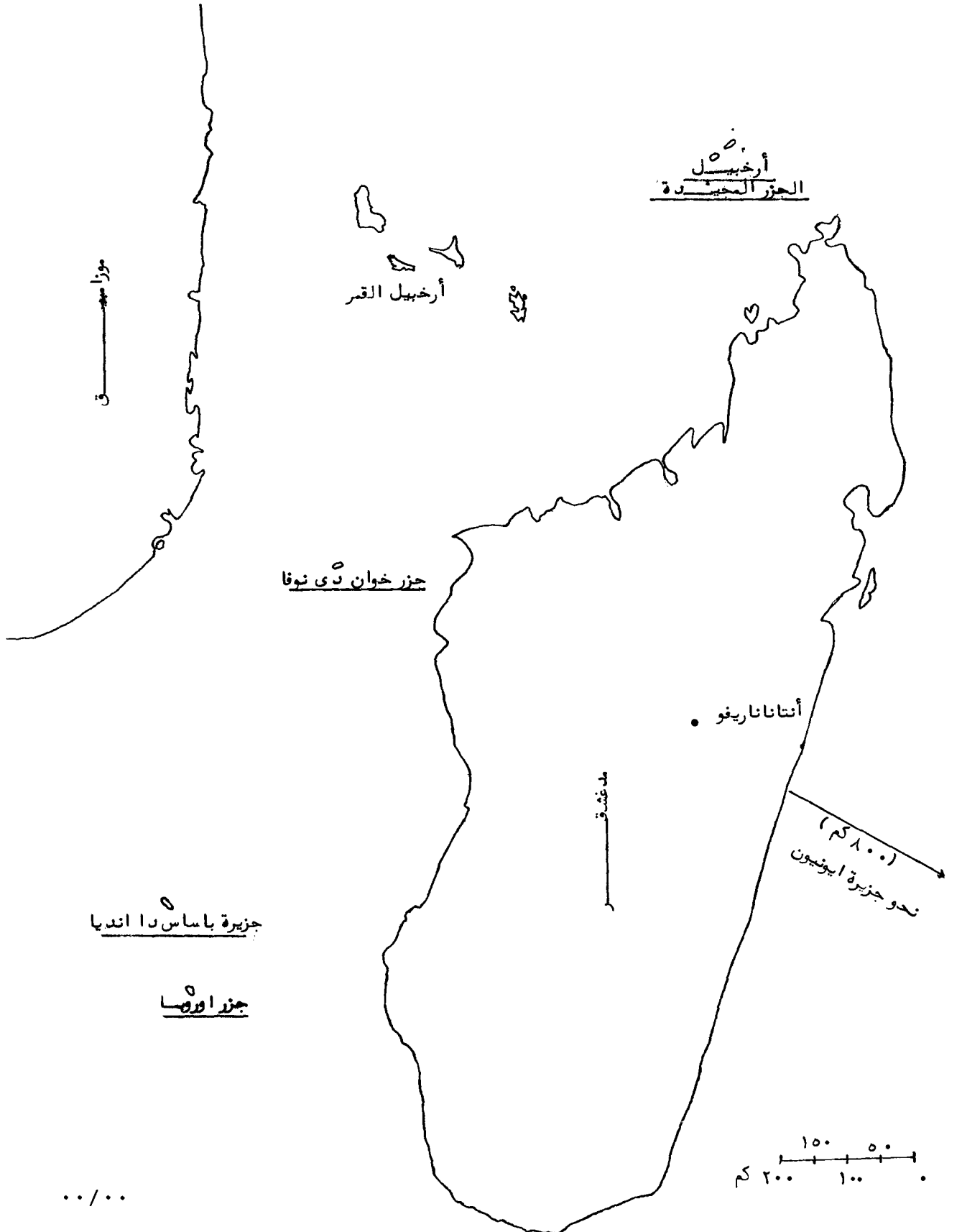
جزيرة باساس دا انديا تقع على مسافة ٣٥٠ كيلومتر غربي مدغشقر على خط العرض ٢١° ٢٧' جنوبا وخط الطول ٣٩° ٤٥' شرقا وتقدر مساحتها بحوالي ٤ كيلومترات مربعة .

\*

\* \* \*

وتقع جزيرة ديونيون على مسافة ٣٠٠ كيلومتر من أرخبيل الجزر المجيدة و ٤٠٠ كيلو متر من جزيرة خوان دي نونا و ٥٥٠ كيلومترا من جزيرة أوروبا وعلى ما يربو من ٦٠٠ كيلومتر من جزيرة باساس دا انديا .

التذييل الثاني



### التذييل الثالث

قرار اعتمده مجلس وزرا منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية الثالثة والثلاثين المنعقدة في مونروفيا من ٦ الى ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٩ بشأن الجزر المجيدة وجزر خوان دي نوبا واوروبا وباساس دا انديا

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في دورته العادية الثالثة والثلاثين في مونروفيا ، ليبيريا ، من ٦ الى ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٩ ؛  
ان يشير الى القرار CM/Res.642 (XXXI) بشأن الجزر المجيدة وجزر خوان دي نوبا واوروبا وباساس دا انديا ؛

وقد ناز في تقرير الأمين العام عن هذه الجزر ؛

وان يشير الى اعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥١٤ ( د - ١٥ ) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ ؛

وان يوضح في الاعتبار الانتماء الجغرافي والتاريخي لهذه الجزر الى افريقيا وفقا للفقرة الفرعية ٢ من المادة الأولى لميثاق منظمة الوحدة الافريقية ؛

وان يشير الى ان هذه الجزر كانت أثناء الاستعمار تمثل كيانا سياسيا واداريا واحدا مرتبطا بالمجموعة التي كان يطلق عليها في الماضي " مدغشقر وتوابعها " ؛

وان يوضح في الاعتبار ان الدولة الاستعمارية السابقة قد فصلت هذه الجزر بصورة تعسفية عن مدغشقر بموجب قرار رسمي مؤرخ في ١ نيسان / ابريل ١٩٦٠ ؛

١ - يعلن ان الجزر المجيدة وجزر خوان دي نوبا واوروبا وباساس دا انديا جزر لا يتجزأ من الأراضي الوطنية لجمهورية مدغشقر الديمقراطية ؛

٢ - يدعو الحكومة الفرنسية الى اعادة هذه الجزر الى جمهورية مدغشقر الديمقراطية والى الدخول فورا في مفاوضات مع حكومة مدغشقر لهذا الغرض ؛

٣ - يطلب من الحكومة الفرنسية اتخاذ الترتيبات اللازمة لالغاء ما اتخذته السلطات الفرنسية من تدابير تنال من سيادة جمهورية مدغشقر الديمقراطية ، والامتناع عن اتخاذ تدابير أخرى قد تؤثر على العلاقات الطيبة بين البلدين ؛

٤ - يطالب بانسحاب كل دولة أجنبية من هذه الجزر ؛

٥ - يطلب من الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ومن المجموعة الافريقية في الأمم المتحدة العمل على جعل مسألة جزر المحيط الهندي المطغاشية بندا دائما في جدول أعمال كل الأمم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، وحركة عدم الانحياز ، وكل مؤتمر دولي آخر قد تشترك فيه الدول الافريقية ، وذلك الى أن تستعيد مدغشقر تلك الجزر .

### التذييل الرابع

مقتطف من البيان الختامي للمؤتمر السادس لرؤساء دول وحكومات  
البلدان غير المنحازة المنعقد في هاغانا من ٣ الى ٩ أيلول/  
سبتمبر ١٩٧٩

#### ”جزر المحيط الهندي الملغاشية“

” ١٠٠ - فيما يتعلق بالحالة في الجزر المجيدة وجزر خوان دي نونا أوروسا  
وباساس دا انديا ، وهي تابعة جغرافيا وتاريخيا لمدغشقر ، طلب المؤتمر اعادة هذه  
الجزر الى جمهورية مدغشقر الديمقراطية حيث انها فصلت عنها بصورة تعسفية في ١٩٦٠ ،  
بموجب قرار صادر عن البلد المستعمر السابق ” .

-----